حكومة السيسي تقترض 1.2 مليار جنيه جديدة بحجة توفير المنتجات البترولية

الأربعاء 31 أكتوبر 2018 11:10 م

أعلنت وزارة البترول في حكومة الانقلاب أن مصفاة ميدور وقعت عقدا نهائيا لقرض بقيمة 1.2 مليار دولار مع تحالف من ثلاثة بنوك عالمية، وذلك في ظل حاجة الشركة للسيولة اللازمة لعملياتها وعدم قدرة نظام الانقلاب على توفيرها، حيث تغطي ميدور الواقعة على مساحة 500 فدان في غرب مدينة الإسكندرية الساحلية نحو 25 بالمئة من الاستهلاك المحلي لمصر من المنتجات البترولية

وتملك الهيئة المصرية العامة للبترول نحو 98 بالمئة في ميدور بشكل مباشر وغير مباشر بينما يحوز بنك قناة السويس اثنين بالمئة

وقدم بنك أبوظبي الوطني والبنك الأهلي المصري المشورة المالية لميدور في القرض الذ تم توقيعه اليوم الأربعاء مع بنوك سي دي بي الإيطالي وكريدي أجريكول وبي إن بي باريبا الفرنسيين

وارتفعت معدلات الدين الخارجي لمصر تحت حكم السيسي بصورة كبيرة خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث صعد الدين الخارجي لمصر إلى 92.64 مليار دولار، نهاية يونيو 2018، وارتفعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 37.2 بالمائة

ووفقا لبيانات البنك المركزي المصري، فإن الدين الخارجي لمصر ارتفع بمقدار 13 مليار دولار بنسبة 16.4 بالمائة على أساس سنوي، صعودًا من 79 مليار دولار في نفس الفترة عام 2017.

ومنذ 2016، كثفت حكومة الانقلاب لجوئها إلى الاقتراض من بنوك ومؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وإصدار أدوات دين خارجية، لزيادة احتياطات النقد الأجنبي، من أجل سد الفجوة التمويلية وحل أزمة نقص العملة الأجنبية في السوق